من مهاباد.. إلى «روج آفا» خطأ الحسابات

عبد المنعم علي عيسى

في نهاية الحرب العالمية الأولى عقد المنتصرون فيها في باريس سلسلة معاهدات انتهت بتوقيع اتفاقية سيفر (١٠ آب ١٩٢٠) التي وقعها الأتراك بوصفهم الطرف المهزوم في الحرب، أعطت تلك الاتفاقية في بنديها من الفقرة الثالثة للأكراد حق إجراء استفتاء شعبي في المناطق التي يعيشون فيها لتقرير المصير.

وصف كمال أتاتورك اتفاقية سيفر بأنها «حكم دولي بالإعدام على الدولة التركية» ما دفعه إلى استثارة شعور شوفيني تركي ليستطيع عبره فرض وقائع جديدة على الأرض وليفرض على خصومه القبول باتفاقية لوزان ١٩٢٣ التي ألغت مفاعيل اتفاقية سيفر جميعها بما فيها الحقوق الكردية المنصوص عليها في هذه الأخيرة.

آنذاك كانت الإقطاعية الكولنيالية الكردية تفتك بالنسيج المجتمعي الكردي حتى ليصح القول: إن تاريخ هذا الأخير (١٩٢٠-٢٠٠٣) لم يكن إلا تاريخاً للصراع على السلطة بين أمراء الإقطاع التي تقتضي الظروف أحياناً قيامهم بأدوار أخرى لنراهم تارة وكلاء للخارج وتارة أخرى أمراء حرب يسعون في كثير من الأحيان إلى اشتداد أوارها طلباً لمكاسب أكبر.

في أعقاب الحرب العالمية الثانية سعت القيادات الكردية إلى التقرب من جوزيف ستالين الذي كانت تحتل قواته إيران منذ آب ١٩٤١، فجاءت ثمرة ذلك التقارب الإعلان عن قيام جمهورية مهاباد في شمال غرب إيران عام ١٩٤٦، كانت تلك الخطوة تستند فقط إلى مظلة ستالين حيث ستثبت الوقائع فداحة تلك الحسابات فما إن أعطى الأوروبيون ضوءهم الأخضر للزعيم السوفييتي بدخول بولندا كجائزة ترضية حتى اتجه هذا الأخير نحو جائزته تاركاً مهاباد لمصيرها المحتوم لتقتحمها القوات الحكومية الإيرانية بعد ١١ شهراً على قيامها لتسقط الدولة تاركة وراءها شرخاً عميقاً بين الأكراد ومحيطهم الإيراني حيث سيكون له بالغ الأثر في السياسات التي ستعتمدها طهران في تعاملها مع المكون الكردي الذي يعيش على أراضيها.

عمل أكراد العراق على استثمار التوتر القائم بين بغداد وطهران منذ منتصف الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن الماضي لتحقيق مكاسب سياسية في الشمال العراقي الأمر الذي لم يستمر طويلاً ليذهب عراق أحمد حسن البكر نحو تسوية سياسية مع شاه إيران عبر اتفاقية الجزائر ١٩٧٥ التي أتاحت له العودة من جديد إلى بسط سلطته على كامل الجغرافيا العراقية لتترك تلك التجربة مرة أخرى شرخاً كبيراً بين الأكراد ومحيطهم العراقي الأمر الذي سيكون له أيضاً بالغ الأثر في السياسات التي ستعتمدها بغداد فيما بعد مع المكون الكردي الذي يعيش على أراضيها.

صم الغرب أذنيه عن «مظلومية» الأكراد في الوقت الذي كان يرى فيه هؤلاء أن تلك المظلومية تعتبر سبباً كافياً لقيام الدولة الكردية، فيما بعد ستكتشف شريحة أخرى أن هناك مسارات أخرى لقيام الدول لتعلن هذه الأخيرة قيام حزب العمال الكردستاني ٢٧ تشرين الثاني ١٩٧٨ بزعامة عبد الله أوجلان الذي لم يلبث أن أعلن تبنيه طريق العمل المسلح لتحقيق الدولة المنشودة في عام ١٩٨٤ (بالمناسبة مصطلح أوجلان يعني حرفياً الآخذ بالثأر) وفي أتون ذلك الصراع المحتدم مع أنقرة سيعلن «آبو» (وهو اللقب الذي يطلق على أوجلان ومعناه العم) أن لا مشكلة كردية في سورية، كما أن الأكراد القاطنين فيها هم حديثو العهد، وهم في معظمهم من الهاربين من الاضطهاد التركي أو العراقي (سبعة أيام مع آبو- المؤلف نبيل ملحم الصادر عن دار بيروت للنشر ١٩٨٥).

قرأت القيادات الكردية التي كانت قد انسحبت نحو جبال قنديل في العراق حادثة اعتقال أوجلان (١٥ شباط ١٩٩٩) التي تمت بمساعدة حاسمة من الموساد الإسرائيلي على أنها تمثل الدافع الأكبر للاستعانة بالنفوذ الإقليمي والدولي الذي تتمتع به تل أبيب فكان أن اندفعت نحو مزيد من «التعاون» مع هذه الأخيرة حيث ستشير التقارير الغربية إلى وصول هذا التعاون إلى مستويات ترقى إلى التحالف وخصوصاً بعدما تبين أن رياح أيلول ٢٠٠١ الأميركية ستحط رحالها في المحطة العراقية ما سعر بدرجة قصوى ذلك التحالف حيث ستعمل تل أبيب ما بعد سقوط بغداد في ٩ نيسان ٢٠٠٣ على إقناع واشنطن بالضغط على أنقرة للقبول بحكم ذاتي موسع الصلاحيات في الشمال العراقي بعدما تم إغراء هذه الأخيرة بمكاسب اقتصادية كان قبولها يؤكد قصر النظرة التركية لمسار الأحداث وما تلاها فيما بعد إلى اليوم.

كانت تراجم الحدث العراقي في سورية تجلت في احتجاجات آذار ٢٠٠٤ التي فضحت زيف الإيديولوجيا المعتمدة في الحزب الاتحادي الديمقراطي الكردي PYD بعدم سعي هذا الأخير نحو سيناريوهات انفصالية مثله في ذلك مثل أشقائه الثلاثة في كل من إيران والعراق وتركيا (وإن كان تحت مسميات أخرى) التي تعود في قيادتها إلى الهيئة العليا في جبال قنديل.

عندما خرجت الاحتجاجات السورية آذار ٢٠١١ اتخذ الأكراد موقع المترقب الذي ينتظر تغير المعادلات الداخلية والخارجية حيث سيرى هؤلاء في كانون الثاني ٢٠١٤ أن ما انتظروه قد تحقق ليتم الإعلان عن الإدارة الذاتية التي كانت خطوة معروفة وتنبئ بما سيتلوها إلا أن الفكرة تطورت سريعاً بل أكثر بكثير من المتوقع فيما يشير إلى وجود دفوع خارجية تفعل فعلها لتحكم القرار من دون وجود مسوغات داخلية له، ظهر ذلك في تبني الأكراد لسياسات تقوم على قاعدة أن التمدد الميداني على الأرض هو الذي يحدد السياسات المعتمدة حيث سيشكل اجتماع الرميلان ١٧ / ٣ / ٢٠١٦ أجلى صورها.

كان الدينمو المحرك لهذا الاجتماع هو حزب الاتحاد الديمقراطي على الرغم من أن هذا الأخير قد أجهد نفسه للوصول إلى مشهد مغاير لهذا المشهد عبر دعوة العديد من الشخصيات العربية والسريانية دونما أي اعتبار لحالة هؤلاء التمثيلية، فالمدعوون كانوا ٢٠٠ شخصية كان ثلثهم من العرب والسريان ممن لا يحظون بثقل عشائري أو اجتماعي فقد غاب (مثلاً) شيخ الجبور (حسن المسلط) الذي تعتبر عشيرته الأكثر ثقلاً على امتداد الجزيرة السورية، كما غاب شيخ طي (محمد الفارس) الذي يفوق ثقله في القامشلي نفسها ثقل الأكراد فيها، ومثلهم فعل (البوشعبان) و(البوبنا) المنتشرون بكثافة في تل أبيض ومحيطها امتداداً في حدود محافظة الحسكة الغربية، على حين اقتصر الحضور الوازن على الشيخ دهام حميدي (شيخ شمر) الوثيقة الصلة بأفخاذها في السعودية حيث يشكل (أحمد الجربا) صلة الوصل بين الطرفين.

حاول «الرميلانيون» النسج على منوال المجلس الوطني السوري (٢ / ١٠ / ٢٠١١) عندها ذهب هذا الأخير إلى انتخاب د. برهان غليون العلماني ليرأس تركيبة تسيطر فيها «الإخوانية» على القرار السياسي لها، حيث سيعمد أولئك (الرميلانيون) إلى انتخاب شخصية عربية لترأس تركيبة يسيطر فيها أكراد حزب الاتحاد الديمقراطي على القرار السياسي فيها.

في قراءة الواقع نقول إن حزب الاتحاد الديمقراطي لا يمثل أكثر من ٣٠٪ من تعداد السكان في المناطق التي تضمنها إعلان الرميلان (ومن يريد تفاصيل دقيقة نحيله إلى موقع داماس ٢٤) بمعنى أن لا مشروعية لما قام به الـPYD إلا إذا كانت قيادته ترى أن تلك الشرعية تتأتى من هدير الطائرات الأميركية المرابضة في الرميلان بشكل غير معلن.

ثم لنسأل هل السياسات تتحدد عبر الحقوق أم عبر الوقائع؟ ونجيب بل تتحدد عبر الوقائع، فالمسألة اليوم ليست حقوقية وهي سياسية بامتياز فهي لو كانت مطالب حقوقية لظهرت في مسار آخر مناقض لما حدث إذ يشترط للمطالبة بحقوق الأقليات (كما تقول مبادئ الأمم المتحدة) التخلي عن أي مطالب انفصالية على أن يرد ذلك في الإيديولوجيات المكتوبة للأحزاب المكونة لها، إذاً فالمسألة سياسية وهي تتحدد عبر أمرين اثنين: الأول: عبر القوة فالتوازنات القائمة الآن ليست في مصلحة الأكراد فالرفض الإقليمي والدولي أكبر مما يمكن تجاهله على الرغم من ازدواجية الموقف الأميركي، الثاني: عبر المصلحة وهي للأسف ليست متعلقة اليوم بمصالح العرب ولا الأكراد أيضاً.

إن محاولات القفز فوق حدود ١٩١٦ مسألة تحتاج إلى حسابات دقيقة من النوع الذي لا يدركه الخطأ فيما تبدو القيادات الكردية من النوع المقامر البعيد كل البعد عن قراءة التاريخ القديم الذي كانت جميع تسوياته على حسابها، والحديث الذي حاول فيه «داعش» القيام بالقفز فوق الحدود ففشل على الرغم من أن الدعم الدولي والإقليمي المقدم له لا يقاس بنظيره الكردي بالتأكيد.

حسناً فعل الرميلانيون أن أعلنوا تسمية إقليمهم (روج آفا) وهي مصطلح يعني حرفياً (غروب الشمس) فهي تسمية على مسمى وهي حكم على الشمس الساطعة في العلم الأصفر الفاقع بالغروب السريع.

بعد جلسة محادثات مع دي ميستورا..

الجعفري يؤكد أن «مقام الرئاسة» ليس «موضع نقاش» ويتهم «الأطراف الأخرى» بتعطيل محادثات جنيف

الوطن – وكالات

تم أمس استئناف الأسبوع الثاني من الجولة الثانية من محادثات جنيف بلقاء للمبعوث الأممي إلى سورية مع الوفد الحكومي الرسمي الذي حمل «الأطراف الأخرى» مسؤولية «تعطيل» الحوار و«التهرب من المسؤولية»، وأكد أن «مقام الرئاسة»، «ليس موضع نقاش» في المحادثات الجارية في العاصمة السويسرية مع الأطراف الأخرى.

وبعد استراحة يومين عقدت أمس جلسة محادثات جديدة بين الوفد الحكومي الرسمي ومبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى سورية في مقر الأمم المتحدة بجنيف، وذلك بعد أن عقد الوفد الحكومي الرسمي ثلاث جلسات مع دي ميستورا في الأسبوع الأول آخرها يوم الجمعة الماضي حيث أكد رئيس الوفد بشار الجعفري عقبها أن المحادثات كانت مفيدة وجرى التركيز خلالها على ورقة العناصر الأساسية للحل السياسي للأزمة في سورية وهي الورقة التي قدمها الوفد لدي ميستورا في جلسة سابقة»، معتبراً أن «إقرار هذه المبادئ التي سميناها العناصر الأساسية سيؤدي إلى حوار سوري سوري جاد يسهم في بناء مستقبل بلادنا.. كما أن إقرار هذه المبادئ سيفتح الباب على حوار جدي بين السوريين بقيادة سورية ودون تدخل خارجي ودون طرح أي شروط مسبقة».

وعقب جلسة أمس وصف الجعفري في مؤتمر صحفي الجلسة بـ«الهامة»، وقال: «قمنا بتسليم دي ميستورا ورقة منذ بداية الجلسة الأولى يوم الإثنين الماضي بعنوان «عناصر أساسية للحل السياسي» لم نتلق حتى الآن إجابة عنها من الأطراف الأخرى.. ووعدنا دي ميستورا أن نتلقى الجواب على هذه الورقة يوم الأربعاء أو الخميس.. ونحن نعتبر أن الانتظار لمدة أسبوع ونصف أو أسبوعين للرد على ورقة في حوار سوري سوري هو مادة للتعطيل وتهرب من المسؤولية من قبل الأطراف الأخرى».

وأشار الجعفري إلى أن الوفد الحكومي الرسمي قدم ردا رسمياً على استيضاحات كان طلبها دي ميستورا حول المباحثات الرسمية بشأن العملية السياسية «في حين لم نستلم من دي ميستورا بصفته ميسرا أي ورقة أو وثيقة رسمية من أي طرف آخر منخرط في هذا الحوار السوري السوري غير المباشر بقيادة سورية ودون شروط مسبقة ودون تدخل خارجي».

وقال: إن «ما تم الحديث عنه من قبل وفد السعودية تصريحاً أو تسريباً حول مقام الرئاسة كلام لا يستحق الرد عليه لأن أصحابه يعرفون أن هذا الموضوع ليس موضع نقاش ولم يرد في أي وثيقة مستندية في هذا الحوار.. أي إن هذه المسألة المهمة ليست جزءاً من أدبيات ومرجعيات هذا الحوار».

وأشار الجعفري إلى أننا «تطرقنا خلالها (الجلسة) بشكل معمق لقضايا تشكل أولوية بالنسبة لسورية وللعالم أجمع مثل قضية مكافحة الإرهاب».

وأضاف: «لقد شرحنا للمبعوث الأممي مخاطر قيام دول بعضها أعضاء في مجلس الأمن بدعم الإرهاب وتسليحه وتدريبه وتصديره إلى سورية عبر تركيا تحت مسميات عدة».

وأكد «أنه مهما كانت التسميات التي يتم من خلالها تعريف التنظيمات الإرهابية النشطة فوق الأراضي السورية فإن هذا لا يلغي أبداً واقع أن هذه التنظيمات المسلحة كلها إرهابية ولا يمكن لأحد أن يقنع أحداً آخر بما فيه الشعب السوري بأن شيشانياً وتركستانياً وأسترالياً وأميركياً وفرنسياً وبلجيكياً ومغربياً وليبياً وسعودياً وكويتياً وإماراتياً كلهم عبارة عن معارضة سورية معتدلة مسلحة».

وتساءل الجعفري: «لماذا لا توجد معارضة مسلحة معتدلة تنشط فوق الأراضي الفرنسية والبريطانية والأميركية وترعاها دول أخرى.. لماذا هذا التمييز بحق الشعب السوري فقط».

وتابع: «عندما يكون الإرهاب ناشطا في سورية ضد السوريين يسمى معارضة مسلحة «معتدلة» أو «جهاديين» أو «ثواراً» أو «متمردين» لكن لا يقال إنهم إرهابيون.. أما حين يعود هؤلاء الإرهابيون إلى عواصمهم التي أتوا منها في أوروبا وأميركا وأستراليا ودول أخرى ويقومون بأعمال إرهابية ندينها نحن قبل غيرنا يصبح اسمهم إرهابيين.. لكن طالما أن القتل بحق السوريين مستمر فهؤلاء ليسوا إرهابيين بل «جهاديون» و«معارضة معتدلة» وليسوا مرتزقة أبداً.. فقط في سورية المرتزق الأسترالي والأميركي والفرنسي والبلجيكي اسمه «مجاهد».. لكن هذا الإرهابي عندما يعود ويرتكب أعمالاً إرهابية في الدول التي أتى منها يصبح قاطبة.. ولا يجب أن يغيب عن أنظارنا أبدا أن فكر القاعدة أساسه فكر وهابي».

مؤتمر صحفي لرئيس الوفد الحكومي السوري بشار الجعفري (رويترز)

ولفت إلى أن الانتخابات التشريعية في سورية هي استحقاق دستوري وديمقراطي وكل مواطن سوري له الحق في الترشح وعليه واجب التصويت وفق القوانين الناظمة وقال «نستغرب حقيقة أن نسمع أحاديث غير مسؤولة من هنا وهناك ضد هذا الحدث الديمقراطي الذي يعبر فيه الشعب السوري عن إرادته في اختيار ممثليه في مجلس الشعب».

ورداً على سؤال، اعتبر الجعفري أنه «من المبكر تقييمها (جولة المحادثات).. والأجواء جيدة في حديثنا مع دي ميستورا لكن لا يوجد تفاعل من الأطراف الأخرى».

كما لفت رداً على سؤال إلى أنه «من حق أي حكومة الاستعانة بالحلفاء في مواجهة الإرهاب وهذا حقها الدستوري». وأكد أنه «لولا دفاع حزب الله عن الحدود السورية اللبنانية منذ بداية الأزمة لكان تنظيم القاعدة استباح لبنان ولكان النائب عقاب صقر قد نجح في جلب المزيد من الحليب لأطفال سورية».

وجاءت تصريحات الجعفري بعد مطالبة دي ميستورا الوفد الحكومي الرسمي الجمعة بـ«تقديم ورقة حول الانتقال السياسي» خلال هذا الأسبوع إثر تلقيه «ورقة جيدة وعميقة حول رؤية وفد الهيئة العليا للمفاوضات» على حد تعبيره.

وفي تعليق على مواقف دي ميستورا، اعتبر مصدر قريب من الوفد الحكومي السبت بحسب وكالة «أ ف ب» أنه «لا يحق لدي ميستورا ممارسة الضغط على أحد» في مفاوضات جنيف.

ويلتقي دي ميستورا اليوم وفد «معارضة الرياض» الذي سيسلمه ردوده على ٢٩ سؤالاً وجههم إليها حول الانتقال السياسي.

وكان من المقرر أن يلتقي دي ميستورا وفد الهيئة عصر أمس قبل أن يتم إلغاء الموعد.

ووصل إلى جنيف أمس المنسق العام لـ«الهيئة العليا للمفاوضات» المعارضة رياض حجاب لمواكبة الاجتماعات الأخيرة في جنيف. وأقر دي ميستورا في ختام الأسبوع الأول من المحادثات غير المباشرة الجمعة، بأن «الهوة كبيرة» بين الوفدين، معلناً أنه سيعمل خلال هذا الأسبوع على «بناء أرضية مشتركة».

تضغط القوى الكبرى وخصوصاً الولايات المتحدة وروسيا لإنجاح هذه الجولة الجديدة من المفاوضات. ومن المقرر أن يلتقي وزير الخارجية الأميركي جون كيري الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ونظيره سيرغي لافروف في موسكو في اليومين المقبلين لدفع عملية المفاوضات.

واعتبر دي ميستورا الجمعة أن الاجتماعات بين لافروف وكيري «حاسمة» لأنها «يمكن أن تساعد كثيراً في المرحلة الثالثة التي ستعقد في نيسان» في إشارة إلى جولة المفاوضات المقبلة.

وجولة المفاوضات الحالية هي واحدة من ثلاث جولات وتستمر حتى الخميس قبل أن تبدأ جولة ثانية بعد توقف لمدة أسبوع أو عشرة أيام على أن تستمر لمدة «أسبوعين على الأقل»، ثم تعقد بحسب ما أعلن دي ميستورا الأسبوع الماضي جولة ثالثة من المفاوضات بعد توقف مماثل.

واشنطن رفضت دعوة روسية لاجتماع عاجل بشأن انتهاكات الهدنة وموسكو اعتبرت موقف أميركا «غير مقبول»

وكالات

رفضت الولايات المتحدة أمس دعوة روسية لاجتماع عاجل بشأن انتهاكات اتفاق «وقف العمليات القتالية العدائية» في سورية، بعد أن انتقدت موسكو الموقف «غير المقبول» للولايات المتحدة في متابعة تطبيق الاتفاق، وحذرت من أنه يمكن أن تتحرك بشكل أحادي الجانب في مواجهة انتهاكات هذه الهدنة بحال لم يردها رد أميركي على مقترحات قدمتها حول الموضوع. وقالت وكالة «رويترز» للأنباء: «رفضت الولايات المتحدة يوم الإثنين دعوة روسية لاجتماع عاجل بشأن انتهاكات اتفاق وقف العمليات القتالية في سورية المطبق منذ ثلاثة أسابيع قائلة: إنه تم التعامل مع ذلك بالفعل بشكل بناء». ونقلت الوكالة عن مسؤول أميركي في جنيف قوله: «أطلعنا على التقارير الإعلامية الخاصة بمخاوف روسيا بشأن انتهاكات وقف القتال. أياً كان من يدلي بهذه التصريحات فهو مضلل لأن هذه المسائل تم بحثها بشكل مطول بالفعل وما زال يجري بحثها بشكل بناء». وفي وقت سابق من يوم أمس، كشف رئيس إدارة العمليات في هيئة الأركان الروسية الجنرال سيرغي رودسكوي في تصريحات نشرها موقع قناة «روسيا اليوم» الإلكتروني عن إجراء مشاورات روسية أميركية في عمان يوم الجمعة الماضي أظهرت «عدم استعداد الولايات المتحدة لمناقشة تفاصيل الاقتراحات الخاصة بنظام وقف الأعمال القتالية». واعتبر رودسكوي أن «المماطلة الأميركية» في تطبيق القواعد المتفق عليها للتعامل مع انتهاكات وقف الأعمال القتالية من التنظيمات المسلحة «أمر غير مقبول لأن مدنيين يُقتلون في سورية يومياً نتيجة هذه الخروقات». ولفت رودسكوي إلى أن الجانب الروسي أرسل إلى واشنطن في الخامس من آذار الجاري مشروع اتفاق، مبني على حل وسط للرقابة على وقف الأعمال القتالية في سورية واقترح إجراء مشاورات بين الخبراء في أقرب وقت للتوصل إلى اتفاق بشأن صياغة نص الاتفاق.

وعرض المسؤول العسكري الروسي على الولايات المتحدة «عقد لقاء في موسكو أو في أي مكان آخر لممثلين مسؤولين عن الطرفين لبحث إمكانية التوصل إلى اتفاق بشن آلية مراقبة وقف الأعمال القتالية في سورية». وخرقت التنظيمات المسلحة الهدنة، بحسب وكالة «سانا» للأنباء أكثر من ٢٥٠ مرة منذ بدء تطبيقه في ٢٧ الشهر الماضي بحسب إحصائيات مركز التنسيق الروسي في حميميم.

وأعلن رودسكوي «استعداد بلاده بدءاً من الثلاثاء لاستخدام القوة من جانب واحد لضرب المجموعات المسلحة التي تخرق وقف الأعمال القتالية في حال عدم حصولها على رد أميركي على اقتراحاتها». وأكد أن القوة العسكرية «ستستخدم فقط في حال الحصول على معلومات مؤكدة تثبت أن جماعات مسلحة تخرق شروط اتفاق وقف الأعمال القتالية باستمرار» مشدداً على أن روسيا «لن تستخدم القوة بحقّ المدنيين أو الجماعات الملتزمة بالاتفاق».

وفي سياق متصل أكد رئيس لجنة مجلس الاتحاد الروسي للدفاع والأمن فيكتور اوزيروف، وفق ما نقل موقع «روسيا اليوم»، أن الطائرات الروسية «ستشن ضربات على المجموعات الإرهابية التي ستخرق اتفاق وقف الأعمال القتالية في سورية حتى إذا تنكروا تحت غطاء المعارضة المعتدلة التي انضمت إلى الاتفاق». ولفت أوزيروف إلى أنه في حال «تنكر الإرهابيون تحت غطاء المعارضة المعتدلة علما أنهم يقومون بذلك لخلق ظروف مواتية لشن ضربات جديدة، فإن روسيا لن تغض النظر عن هذه المجموعات الإرهابية».

«الوطن» تنشر أسئلة دي ميستورا الـ٢٩ حول «الحكم»

جنيف – الوطن

سلم مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة الخاص بسورية ستيفان دي ميستورا يوم الخميس للوفود المشاركة في الجولة الحالية من محادثات جنيف، ورقة أسئلة تضم تسعة وعشرين سؤالاً حول «الحكم الموثوق وذي المصداقية» الذي نص القرار الدولي (٢٢٥٤) على تشكيله في سورية بعد مفاوضات بين الحكومة والمعارضة.

وفيما يلي النص الكامل لورقة الأسئلة، التي حصلت «الوطن» على نسخة منها:

«أسئلة عن الحكم»

يشير قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥) إلى «حكم ذي مصداقية يشمل الجميع ولا يقوم على الطائفية». وترمي الأسئلة العامة التالية إلى تمكين المبعوث الخاص إلى سورية من فهم وجهة نظركم الأساسية لمفهوم الحكم هذا.

١- ما فهمكم لتعبير «الحكم» في سياق القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)؟

٢- ما المهام والوظائف التي ينطوي عليها هذا الحكم؟ ولضمان عملية انتقال سياسي طبقاً لقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤، ما السلطات/ المسؤوليات ذات الأولوية، أو الأهم، التي ينبغي ممارستها؟ وما أهم القضايا التي ينبغي تناولها كنقطة بداية في الحكم؟

٣- ما أنسب الهيئات أو الآليات التي يمكنها أداء مهام الحكم ووظائفه؟

٤- كيف يمكن تشكيل هذه الهيئة (أو الهيئات)؟

٥- كيف يمكن أن يكون الحكم شاملاً للجميع؟

٦- كيف يمكن، على وجه الخصوص، ضمان تمثيل النساء في الحكم؟ (إرشادات الأمم المتحدة تشير إلى تخصيص ٣٠ بالمئة من المقاعد).

٧- كيف يكون تمثيل المجتمع المدني والمجموعات ذات المصالح والوجوه الوطنية المستقلة؟

٨- ما المعايير الرسمية للمشاركة في هيئة حكم؟

ستيفان دي ميستورا

٩- كيف تكون علاقة «الحكم» بمؤسسات الحكم القائمة مثل مجلس الشعب أو القضاء أو المستوى المحلي/ البلديات؟

١٠- كيف يمكن اختبار /تعيين ممثلي هيئة/ هيئات الحكم؟

١١- كيف يمكن ضمان الطابع غير الطائفي للحكم؟

١٢- كيف يكون تمثيل المناطق الجغرافية لسورية في هياكل الحكم؟

١٣- هل ستكون هياكل الحكم هذه استنساخاً للحدود السياسية و/أو الحدود الإدارية المحلية الحالية؟

١٤- كيف يمكن أن يجري على المستوى المحلي أو اللامركزي تمثيل الطوائف والأعراق والجماعات الأخرى المختلفة ذات الصلة؟

١٥- ما قواعد صنع القرار التي ينبغي أن يعتمدها الحكم (مثلاً، الأغلبية، أم الأغلبية المرجحة، أم الأغلبية العظمى)؟

١٦- كيف تكفل هيئة (أو هيئات) الحكم إحالة قراراتها وتنفيذها بشكل فعال عن طريق الأجهزة الإدارية والتنفيذية للدولة، بما في ذلك الأجهزة العاملة على الصعيد المحلي؟

١٧- كيف يمكن ضمان ممارسة الحكم وفق المبادئ الأساسية المذكورة في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وفي الوثائق التي يشير إليها هذا القرار؟ (انظر قائمة المبادئ الأساسية المرفقة هنا إلى جانب الأسئلة الإضافية المتعلقة بهذه المبادئ).

١٨- ما آليات الرقابة التي ينبغي إنشاؤها لضمان المساءلة؟

١٩- كيف تكون العلاقة بين ممارسة هيئة الحكم لمهامها، وبين المؤسسات الحالية للدولة ومهامها، بما في ذلك دور رئيس الجمهورية والفرعين التشريعي والقضائي والبلديات؟

٢٠- هل يلزم إصلاح أي من هذه المؤسسات الأخرى، وإذا كان الأمر كذلك، فكيف؟

٢١- ما التغييرات التي يلزم إجراؤها في النظام القانوني والدستوري لسورية من أجل تيسير إنشاء وعمل هيئة أو آلية (أو هيئات أو آليات) الحكم هذه، إن لزم إجراء أي تغيرات؟

٢٢- كيف ينبغي ربط القطاع الأمني بهياكل الحكم أثناء الانتقال السياسي؟

٢٣- هل ينبغي وجود هيئة مستقلة عن هيئة الحكم الرئيسية تتولى المسؤولية عن إدارة وإصلاح الشؤون الأمنية، وإذا كان الأمر كذلك، فأي هيئة تكون هذه؟

٢٤- ما هيئة أو هيئات الحكم التي ينبغي أن تمارس الرقابة الديمقراطية على إدارة الشؤون الأمنية؟

٢٥- كيف يمكن معالجة وتسوية الخلافات حول اختصاص أو أداء هيئة الحكم؟

٢٦- كيف يمكن ضمان استمرارية عمل المؤسسات الحكومية؟ وكيف يمكن ضمان تقديم الخدمات العامة في جميع أنحاء سورية بطريقة فعالة وغير تمييزية، مثلاً الخدمات المتعلقة بالتعليم والصحة؟

٢٧- ما السلطات التي ينبغي أن تمارسها المؤسسات الحكومية فيما يتصل بهياكل الحكم؟

٢٨- ما المبادئ والآليات التي ينبغي أن تنظم إدارة المؤسسات الحكومية وشغل مناصبها القيادية؟

٢٩- ما الأولويات في بادئ الأمر فيما يتصل بتنظيم عودة الأشخاص المشردين داخلياً واللاجئين؟